السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

17

الخميس 6 شباط 2014 ـ الموافق 6 ربيع الثاني 1435 هـ ـ العدد 12694 ـ السنة الأربعون

AS-SAFIR Arabic political daily – February 6, 2014 N° 12694 The 40th year

1 الصناعة النفطية الليبية تدخل إلى مرحلتها الثالثة، بعد التأسيس ثم التأميم، وهي مرحلة سيطرة الميليشيات عليها واقتسام عوائدها. ومعاني فن التطريز الفلسطيني: أصل الحكاية. 2

3 استخدامات فكرة القومية العربية في مصر على مر الحقبات، بحيث صارت قادرة على المواءمة بين متناقضات. ووصف لبطر شريحة المترفين في اليمن، ما يجعلهم غرباء و«مستشرقين». 3

4 امبراطورية «واو» التي تحكم العراق: مناصب أصيلة وأخرى بالوكالة. وفي «بألف كلمة» تحية لروح وسام فايز سارة الذي قتل تحت التعذيب في أقبية السلطة السورية. 4

مصر: «الاسترهاب» وحواضنه الاجتماعية

لا يوجد دليل يدعم الاتهامات التي تزعم بأن الإخوان يقتلون شبابهم للمتاجرة بدمائهم، كما لا يوجد دليل على استدعاء السلطات للسيناريو الجزائري، وعلى الزعم بأن القوات النظامية تقتل رجالها من أجل ادّعاء إرهاب وهمي. بالمقابل، فمن الواضح أن السلطة تقتل معارضيها بعنف مفرط، وأن هناك جماعات تمارس التمرد المسلح ضد القوات النظامية والإرهاب ضد المدنيين. فالحديث هنا ليس عن تلفيق الإرهاب أو صناعته، بل عن الاحتياج إليه، ليس على مستوى السلطة فحسب، بل وسط القواعد الداعمة لقمعها والمرحبة بعنف الدولة.

ما الاسترهاب؟

دعوة وزير الدفاع المصري، الجنرال عبد الفتاح السيسي، التي وجهها للجماهير للاحتشاد من أجل تفويضه لمواجهة العنف و«الإرهاب المحتمل» في 24 يوليو/تموز الماضي، كانت أوضح وأكثر صراحة مما ظنه المحللون الذين اشتبكوا مع نقد فكرة التفويض ونقضها، من دون التوقف أمام الصيغة المطلوبة، وهي إذ تفترض مسبقاً وقوع الإرهاب تقوم فعلياً بالتمهيد لطلبه واستدعائه. ففي ذلك الوقت، لم تكن قد ظهرت بعد الحوادث الإرهابية ضد المدنيين، أو تلك غير المكترثة بوجود المدنيين في ميدان الاشتباك مع القوات النظامية. تعالت الأصوات المحذرة من «صناعة الإرهاب» بالقمع المفرط والمذابح المتتالية في كل من «دار الحرس الجمهوري»، و«النصب التذكاري»، وفض اعتصامي ميداني «رابعة» و«النهضة». لكن الشهور المتعاقبة بدأت تكشف عن وجود ما يمكن تسميته بـ«الاسترهاب»، ليس على مستوى السلطة فحسب، وإنما على المستوى الشعبي أيضاً. و«الاسترهاب» هو الحفاوة بظهور الإرهاب بكل أنواعه، الكامن والمستتر والمؤجل، لرغبة حقيقية في توظيفه سياسياً وأمنياً.

وأما «صناعة الإرهاب» فلا تُفهم إلا على ضوء السياسات القمعية التي تساعد على دفع المتشددين فكرياً وسياسياً إلى خيار العنف المدعوم بأفكار أكثر فأكثر تطرفاً، حيث تبرر لهم تلك السياسات جنوحهم إلى العنف. ويمكن أن يكون اختلاق الحوادث الإرهابية جزءاً من هذه الصناعة، سواء بتلفيق نسبتها إلى تنظيمات موجودة أو وهمية، أم باختراق بعض التنظيمات لتوريطها في أعمال إرهابية تسوّغ السياسات القمعية وخطاب السلطة العنيف، الذي لن يقف في جنوحه القمعي عند حدود التنظيمات الإرهابية وحدها بكل تأكيد.

وراء «الاسترهاب» إرادة جماهيرية وليست فقط سلطوية، بدلالة ثلاث قرائن، هي تباعاً: الحاضنة الجيلية لخطاب الحرب على الإرهاب، وأزمة خطاب الإسلاميين السياسيين، والتحفيز الإعلامي الدعائي كحلقة وصل بين السلطة والجماهير.

الحاضنة الجيلية للسلطوية

أحد أهم الاختلافات بين تنظيم «القاعدة» وتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» هو اهتمام الأول بوجود حاضنة اجتماعية لمن يسمّيهم «مجاهدين»، في حين أن المكوّن القطبي في تنظيم «الدولة» يحمل أعضاءه على «التعالي بالإيمان» والقطيعة مع «المجتمع الجاهلي».

وللتوضيح وإن بمثال ينتمي إلى سياق مغاير، يمكن أن تُفهم الدعاية الجماهيرية الميدانية الكثيفة، أحادية الاتجاه، الدافعة إلى التصويت بـ«نعم» في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، كنوع من التسابق المحلي بين أصحاب المطامع في الانتخابات البرلمانية المقبلة. لكن مثل هذا التفسير البرغماتي للإنفاق المالي/السياسي لا يصمد أمام حالة الهيستيريا الانفعالية الواسعة التي رافقت عملية التصويت. فقد يتم استئجار بعض الحشود من قبل السلطة لافتعال تأييد غير حقيقي، لكن لا يمكن التعامي عن المشهد الكرنفالي الذي اقترن فيه التأييد بمعارضة الإخوان و«الإرهاب»، والهتاف بشعارات وطنية تُعلي «مصر فوق الجميع»، وترديد الأغاني الوطنية القُطرية، مع جرعة مكثفة من الأوبريت الشعبوي «تسلم الأيادي».

وقد ظهرت الانحيازات الجيلية بوضوح في الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي أجري في مطلع العام الجاري. تعززت هذه الانحيازات بتعليقات المقترعين، ذوي الأغلبية العمرية المتقدمة في السن، كما أظهرتها التسجيلات المصورة التي تداولتها شبكات التواصل الاجتماعي، وبعضها تم بثه على الهواء في القنوات الفضائية. بعضهم تلفظ بعبارات عدائية ضد جيل الشباب وخياراتهم في الحريات والحقوق والديموقراطية، وكثيرات منهن رقصن على بوابات لجان الاقتراع، مع حرص عام على التقاط الصور الفوتوغرافية مع ذوي الزي الرسمي من القوات النظامية التي تؤمّن اللجان. يبدو المشهد العام، كما عبرت عنه ذروته في يومَيْ الاستفتاء، تحت هيمنة جيلين، هما جيل «الكبار» الذين تشبعوا بخطاب نظام مبارك المعادي للإرهاب والإسلاميين عموماً، وهو الخطاب الذي وصل إلى ذروته في التسعينيات، والجيل «الأكبر»، الذي تشكل وعيه في زمن الدعاية الناصرية القومية، حيث تماهى الشعب مع حكم الجيش.

أزمة خطاب سلطة الإسلاميين

ظهر الخوف بادياً على أحد متابعي نقل فاعليات مؤتمر نصرة الثورة السورية الذي عقده الرئيس المعزول محمد مرسي في إستاد القاهرة قبيل 30 يونيو، وتساءل في هلع «كيف ينشدون كلهم أغاني لا يعرفها منا أحد؟». لم تكن الأغاني فحسب، مثل «لبيك إسلام البطولة» ذات الكلمات الدموية، هي التي أظهرت الإسلاميين كطائفة متمايزة عن سائر الشعب، أتت بها الصناديق لحكمه، بل أيضاً كان الخطاب الرطين للرئيس المعزول «بحقه الأبلج وباطله اللجلج»، من معزّزات الانفصال الخطابي والنفسي بين «الطائفة» والشعب.

غيلان الدمشقي ـ سوريا

بالمقابل، نجح الجيش في استخدام خطاب قريب من الجماهير، بل أظهرت التسجيلات المسربة لاجتماع وزير الدفاع مع بعض القادة العسكريين في نهاية 2012 أنه حريص على الإبقاء على المتحدث العسكري، العقيد أحمد محمد علي، لكونه ذا شعبية وسط النساء. ويبدو أن هذه الإستراتيجية في الاستهداف النوعي لجمهور مؤيدي الجيش من ربات المنازل والأمهات، قد أتت بثمارها الواضحة في المغازلات الجنسية العلنية في الصحافة والتلفزيون، وبلغت ذروتها في يومَيْ الاستفتاء، حيث كانت المشاركة النسائية عالية جداً وتضمن التعبير عن الاستجابة لما يريده السيسي... كشخص.

لم تتوقف استجابة الجمهور النوعي للجيش ـ كبار السن والنساء ـ عند حد التأييد السياسي والأمني، بل بلغ التطرف بإحدى الأمهات أن قامت بالإبلاغ عن ابنها كعضو بحركة «6 أبريل»، وقامت بطرد المحامين الذين أتوا للدفاع عنه، وعززت ادّعاءها بأدلة قامت بتسليمها لإدانة ولدها. على الرغم من كونه تطرفاً غير متكرر كثيراً، إلا أن خطاب هذه الأم في قاعات قسم الشرطة، وفق ما نقله الشهود، شائع جداً في منازل الكثير من الشباب الثوري المتناحر عائلياً مع الأهل الذين يتهمونه بالعمالة والخيانة، أو على الأقل بالرعونة وقلة الخبرة.

نجح الخطاب «الوطني» (شبه الفاشي) في إيقاظ خطاب شعبوي سلطوي «يحتفي» بالحوادث الإرهابية، سواء كانت حقيقية أم مفتعلة، من أجل تدعيم موقفه المستند إلى استدعاء الدولة القديمة لدحر التغيير. تغلم الجماهير أن الجماعة الفاشلة سياسياً التي أُسقطت من السلطة ثم تعرضت لأكبر مذبحة سياسية في تاريخ مصر المعاصر، لم يَثبُت قضائياً تورطها فيما يمكن أن تُصنَّف على أساسه بأنها إرهابية. لكن نشوة الوصم دفعت الجمهور إلى التغاضي عن عدم إعلان الحكومة «أنصار بيت المقدس» تنظيماً إرهابياً، بل تكتفي السلطة بترديد الاتهام له بأنه «موال لجماعة الإخوان الإرهابية»، رغم أنه هو الذي أعلن مسؤوليته عن تفجير مديريات أمن جنوب سيناء والدقهلية والقاهرة وليس الإخوان. ويقع هذا ضمن إجراءات التواطؤ العلني على التصنيف الاختزالي للأفراد والمجموعات: إما وطنية صالحة مؤيدة للجيش وموافقة على التعديلات الدستورية، وإما عدوة للوطن وخائنة للجيش الوطني وعميلة للأعداء ورافضة للتعديلات الدستورية أو مقاطعة للاستفتاء.

الدعاية الإعلامية كحلقة وصل

يؤكد العاملون في القنوات الفضائية المصرية وجود ممثل من قسم الاتصال بالمخابرات العسكرية أو جهاز الشؤون المعنوية للقوات المسلحة في استوديوهات القنوات كافة. فلا عجب إذن أن تتطابق الرسالة الدعائية المبثوثة عبر وسائل الاتصال الجماهيري مع ما يردده الجمهور النوعي للجيش، كبار السن والنساء. لكن افتراض أن المحتوى الدعائي بأكمله معد سلفاً فيه اختزال كبير لقدرات الإعلاميين التطوعية والإبداعية على توليد خطاب استرهابي يسوّغ القمع ومصادرة الحريات.

فعقب تفجير مديرية أمن الدقهلية، وقبل إعلان الإخوان تنظيماً إرهابياً، جرى عبر شبكات التواصل الاجتماعي تداول تسجيل لجزء من إحدى حلقات برنامج «القاهرة اليوم»، ظهر فيه المذيع عمرو أديب محذراً من تفجير إرهابي كبير مرتقب، وبدا في الخلفية أن الكلام يتم تلقينه إياه من غرفة التحكم. المقارنة مثيرة بين هذا التسجيل وتسجيل آخر لزوجة أديب، المذيعة ليس الحديدي، التي أعلنت عن حريق المجمع العلمي خلال تظاهرات مجلس الوزراء عام 2011، قبل أن يتم حرقه فعلياً. يقول المشككون إن هذه الفوضى صنيعة الأجهزة الاستخبارية التي تخترق حراك الشارع. لكن هذا قد ينطبق على أحداث 2011 و2012، وليس على فترة ما بعد 3 تموز/يوليو، حيث الرغبة السياسية العارمة للسلطة تتمثل في فرض النظام والسطوة الأمنية لطمأنة المؤيدين في الخارج والداخل. سابقة ليس الحديدي، وسابقة أخرى للمذيع خيري رمضان، توحيان بالصناعة الاستخبارية لحوادث بعينها. لكن تضافر الأدلة اليقينية على وجود تنظيمات إرهابية، استطاع أحدها أن يسقط مروحية عسكرية لأول مرة في تاريخ الجيش المصري في صراعه مع قوات غير نظامية، ترجح أن توقعات عمرو أديب «الاسترهابية» لم تكن سوى مصادفة من خياله وخيال فريق برنامجه، ولدتها كثافة الشحن في هذا الاتجاه، فوافقت «صناعة» هذه التنظيمات، أو طابقتها وانسجمت معها.

أما التنظيم السلفي الجهادي، «أنصار بيت المقدس»، الذي لم يستهدف بداية أي طرف مصري، وذلك منذ بدء نشاطه شبه المعلن في 2011، فهو خرج عن خطه الإستراتيجي المقاوم للاحتلال الإسرائيلي ومصالحه في سيناء (مثل تفجير أنابيب تصدير الغاز الطبيعي) وبدأ في الاشتباك مع القوات النظامية المصرية كتنظيم متمرد على السلطة، ثم لم يلبث أن تورط في إرهاب المدنيين واستهداف بعضهم أو تحميلهم مسؤولية التواجد في محيط المقار الأمنية والعسكرية. وهذا كله يعني أن ممارسة هذه الجماعة للإرهاب لم يتم اختلاقها استخبارياً، بل تمت صناعتها سياسياً في سياق «استرهابي» أوسع، لم يكن واضحاً بالضبط ما سيترتب عليه. لكن الاحتفاء بالإرهاب كان مستبطناً وكامناً كي يتم استثماره بعد وقوعه.

ويبدو أن مصر لا تزال في بداية المنحدر، الذي سيسرّع من الانزلاق فيه ترشّح وزير الدفاع بدعم رسمي من الجيش. فالمسؤول الأول عن الفترة السابقة بكل ما فيها، حين يترقى عسكرياً وسياسياً، فإن ذلك لا يعني للجماعات المسلحة سوى التصعيد، ولا يعني للمجتمع سوى مزيد من الإرهاب.

إسماعيل الإسكندراني

باحث في علم الاجتماع السياسي ـ من مصر

موت صاخب في عاصمة مجنونة

بعد خمسة أيام من كل أسبوع، أقضيها مضطراً خارج المنزل، يتفاقم فيها خوف من قتل على الهويّة، أو موت بسيارة مفخخة، أو حفلة اطلاقات نارية هوجاء، أرجع إلى أمي التي تستقبلني وكأني عائد للتو من جبهات القتال. تشم ملابسي بحثاً عن رائحة البارود، وتتفقد ملامحي لتطمئن على أن سحنتي لم يطلها جنون العاصمة الذي ينشر الرعب في الشوارع.

منذ أشهر، بلغتُ 26 عاماً من عمري الموزع بين بغداد ودمشق. العاصمتان الموزع دمهما بين قبائل الفضائيات والصحف ومراكز الدراسات. ومنذ عامين وأنا في بغداد. هنا، أدفن وجهي في صدر أمي وأنام، علّ رائحتها تطرد الكوابيس التي تلاحقني كلّ يوم. وحين تشعر بضيق من التصاقي بها أمسك يدها فقط، وأغفو. أحياناً أوقظها لأطلب منها أن تحضر لي كوب ماء، ولست بعطِش، فقط لأعرف إننا ما زلنا هنا، نحن الاثنين، في هذه المدينة التي لا نعرف أين ستمضي بنا.

* * *

أسمع صراخها ليلاً إثر الكوابيس المتلاحقة، وتسمع هي صراخي بمعدل يومين في الأسبوع، دون أن نسأل بعضنا، مطلقاً، عن سيناريوهات الخراب التي نراها في نومنا. تشرب شايها بالقليل من السكر، وأشرب قهوتي مرّة في الصباح، أضع قبلة على جبينها، وتبدأ بالقلق عليّ حين أخرج.

كلّ منا يتخيل سيناريو حتفه. كل منا يضع سيناريوهات عديدة لموته. كل صباح ألمس أيّ شيء بجانبي لأعرف أني حيّ. مرّة أمسكتُ بحذاء بجانب رأسي. كانت رائحته عفنة لأني سرت به يوماً كاملاً في أحياء بغداد برفقة صديق ونحن نكرر: بغداد «شماعيّة» (اسم مستشفى المجانين هناك) كبيرة. عرفت أني حيّ، وعرفتُ أن الحياة لا تقلّ عفونة عن هذه الرائحة.

جواد سليم ـ العراق

لكن لِما كل هذا الخوف؟

بين 20 آذار/مارس 2003 و14 آذار/مارس 2013، بلغت الحوادث «المميتة» في العراق حوالي 31.500 حادث، قتل جراؤها من 112.017 إلى 122.438 بسبب العنف الحاصل، وبلغ عدد الجرحى نحو 250.000 جريحاً.

وحصدت بغداد الحصة الأكبر من عدد الأموات، حيث شهدت العاصمة مقتل نحو 58.252 مدنياً، (ما يعادل 48 في المئة من عدد القتلى)، وفق منظمة «ضحايا الحرب في العراق» البريطانية. وما يزال ضجيج ماكينة الموت في بغداد عالياً.

* * *

يحدّث سائق الباص نفسه. يبدو كلامه واضحاً تماماً. يلعن الشرطي وكل السياسيين. وتجيبه عجوز بعباءة ووشم على حنكها بأن يهدأ، إلا أنه يستغل الفرصة للشكوى أكثر. اتضح أنه حصل على مخالفة نتيجة عدم وضعه حزام الأمان، سرعان ما تنفجر العجوز بالبكاء، لأن موظف الجنسية لم يمنحها البطاقة الوحيدة التي تثبت عراقيتها بسبب نسيانها أحد «المستمسكات» (وهناك أربع وثائق تسمّى «صدّامية» يجب أن تكون حاضرة كلها في أي معاملة). ثمّة شخص سكران، يبدو أنه لم يتوقف عن الشرب منذ أيام، ولا يهتمّ لكل ما يحدث، يستغرق في النظر من النافذة إلى الشوارع، ولا يبدو أنه فعلاً ينظر إليها. يبدو أنه انطوى على ذاته. ينشغل فتى جامعي بعدّ نقوده التي تكفي لأجرة الطريق، وسندويش فلافل، فيما يضع طفل ناحل رأسه تحت إبط والدته التي تُسبِّح بأصابعها.

* * *

العراق «شماعية» كبيرة. مستشفى أمراض نفسية بلا أطباء. كلنا معتلّون في هذا البلد بأمراض متفاوتة. فُصام وقلق وارتياب، ووساوس... بعضنا يسيطر على نوبات جنونه، لكنه ينفجر يوماً، ويعيش وحدة لا أحد يهتم لها. لا أحد يفتقد أحداً، كلنا يائسون. كلنا ينظر إلى حاله التي تبدو أنها لا تتحسّن، إذا أمّنت نقوداً فلن تؤمّن حياة خالية من الرعب.

أنا مريض، وكذلك أصدقائي بسبب الموت العبثي المتربص بنا في كل زاوية من زوايا المدينة. لم أقص شعري منذ عام أو أكثر. أشعر أن الحلاق سيحزّ عنقي بموسى معقّمة، والدم ينطّ حاراً بينما يضحك زبائن المحل بهستيريا مجلجلة. الدم حار وعيوني باردة، والموسى نظيفة تماماً. لست ملاكا ولا رامبو كذلك لـ«أقضي حياتي جالساً مثل ملاك في كرسي حلاق». لقدّ حوّلنا قادة البلاد السابقين والحاليين إلى كائنات تشكّ بكلّ شيء. لما حالي هكذا؟

* * *

مع كلّ إحصائية اقرأها ألمس سبباً آخر لليأس، واقترب من العدم أكثر. وأترك التفاؤل في براد الموتى. الأموال تُصرف دون طائل، فيما الشوارع تغص بالفقراء، والمدينة تفقد وجهها يوماً بعد آخر. لا شيء يجعل أولئك الذين ولدوا قبل عشرة أعوام يحنّون إلى مدينتهم. فهم لا يعرفون عنها شيئاً سوى الخراب المستمر والفشل، والتراجع الى الوراء.

هل تحوّلت بغداد إلى مسخ؟ أم سكانها؟ أم من يقودونها؟

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

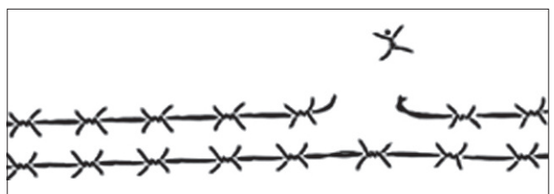

الأمر الملكي السعودي... ؟؟

صدر الأمر منذ يومين، وقرر تجريم كل من ينتمي قولاً أو فعلا إلى جماعات تدعو «للمشاركة في أعمال قتالية خارج المملكة (...)، والانتماء للتيارات أو الجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخلياً أو إقليمياً أو دولياً، أو تأييدها أو تبني فكرها (...)، أو الإفصاح عن التعاطف معها بأي وسيلة كانت، أو تقديم أي من أشكال الدعم المادي أو المعنوي لها...». من لا يرى أهمية الأمر يكون عدمياً. فعالم التيارات والجماعات الإسلامية الذي يخاطبه هائل الاتساع والتنوع. وإن كان من المتوقع أن هذا الإعلان سيحفز على المزيد من الانشقاقات عن السلطة المفترضة للسعودية ولملكها.

فهل حقاً يمكن لجم «المغرر بهم» من السعوديين الذين يخرجون للقتال، بعدما تكاثرت أعدادهم، فلا تكاد تخلو منهم جهة، مقاتلين وقياديين، سواء في سوريا أو العراق أو لبنان أو اليمن، أو أنحاء أخرى. بل ان الحالة وصلت إلى حد من الانفلاش الذي يثير قلق السلطات السعودية لجهة انعكاساته الداخلية على «الوطن». ولعل ما يُقصد البدء بردعه هو التأييد والتشجيع، وهو يستهدف الأصوات الصريحة التي تخرج في السعودية تبارك وتنظّر وتبرر، والمولين. وكثرة هؤلاء جميعاً ونفوذهم يفسران الاشتباه الشائع بأنها مواقف تحظى برعاية من عدد من «أولي الأمر». فها رأسهم يخرج عليهم مهدداً، ساعياً إلى ضبط الحالة.

لكن الأمر الملكي يخاطب خصوصاً «الخارج»، على ما أشارت تعليقات عليه من «مأذونين». وهو بحسب افتراضهم، يبطل «تهمة» وجود رعاية سعودية رسمية للإرهاب، أي «يرفع الحجة» على ما قالوا. بالمقابل، تتوافر أدلة لدى الدوائر الرسمية الغربية، والأميركية تحديداً، على التورط السعودي، على الأقل لأن الإعداد لما يجري هنا وهناك تمّ بشكل مشترك! وبينما يمكن لواشنطن أن تغيِّر أو تعدِّل من خططها، بعد دراسة الجدوى، فلا يكلفها ذلك سوى إقالة ضابط رفيع من استخباراتها، وبعض الصراعات بين أجنحة الحكم، فإن وضع السعودية شاق، حيث يختلط الأمر ويتداخل مع مجمل البنية الفكرية/الفقهية المهيمنة، وتلك السياسية والسلطوية والقبلية... فهنا جو عام راسخ وله مسوغاته، ولا يكفي أمر ملكي لتبديده. تلك هي الورطة الفعلية!

نهلة الشهال

العربي السفير

6 شباط 2014 ـ العدد 12694
Thursday February 6, 2014

ملف

112 منطقة غير رسمية («عشوائية») تضمها القاهرة وفقاً لأرقام حكومية، من بينها 24 منطقة تصنف «فئة 1» أو مناطق تهدد الحياة، و28 منطقة تصنف «فئة 2» بمعنى أن الإسكان فيها غير مناسب، و11 منطقة تصنف «فئة 3» أي أنها مناطق تهدد الصحة، و49 منطقة «تحت التخطيط».

الصناعة النفطية الليبية: سيطرة الميليشيات

تدخل الصناعة النفطية الليبية اليوم مرحلة ثالثة، بعد مرحلة البدايات والتأسيس، حين بلغ الإنتاج ذروته بضخ ثلاثة ملايين برميل يوميا في ستينات القرن الماضي، ثم المرحلة الثانية التي لازمت تولي معمر القذافي السلطة وإحكام الهيمنة عبر تأميم الصناعة النفطية. وقد تأثرت الصناعة النفطية الليبية سلبا بعلاقات النظام المتوترة مع الخارج، فعانت بسبب الحظر الاقتصادي والعقوبات وتراجُع الاستثمارات الغربية المصحوبة بالتقنية والإدارة الحديثة. أما المرحلة الحالية فهي انعكاس لتدهور الوضع السياسي وبروز سيطرة الميليشيات، مما أدى الى تراجع ملحوظ في حجم الإنتاج وتجميد خطط تطويره. وقد وصف مركز الابحاث السويسري «بترووماتريكس» هذه المرحلة قائلا انها تشهد تحلل الدولة الليبية واتجاه الميليشيات المتنافسة ـ التي يقدر عدد أفرادها بحوالي ربع مليون عنصر مسلحين جيدا ـ للسيطرة على الموارد وعلى رأسها النفط.

في منتصف كانون الأول/ديسمبر الماضي، وبينما نواب البرلمان الليبي منهمكون في جلسة عادية، اقتحم القاعة نحو 30 من عناصر بعض الميليشيات مطلقين الطلقات النارية في الهواء، وأغلقوا الأبواب مطالبين الأعضاء بسحب الثقة من الحكومة التي يترأسها علي زيدان. ويذكر ان زيدان نفسه تعرض الى عملية اختطاف قصيرة في الصيف الماضي، الأمر الذي يشير الى مدى تدهور الوضع الأمني وعجز الحكومة عن حماية قياداتها ومؤسساتها التي يفترض فيها التأسيس لليبيا الجديدة. وبدلا من الانتقال الى مربع التحول الديمقراطي ودولة المؤسسات، تبدو ليبيا أقرب الى التفكك والوقوع في أسر ميليشيات متناحرة. وهذا الوضع دفع وزيرة الخارجية الايطالية أيما بونينو الى التصريح لصحيفة «لاريبيبليكا» ان ليبيا أصبحت خارج السيطرة المركزية وان الأمور تسوء باستمرار. وقد ربط المراقبون بين هذا التصريح وافتراضات شائعة بأن شركة «أيني» النفطية الايطالية، وهي صاحبة وجود ملحوظ في الصناعة النفطية الليبية، هي على طريق وقف أعمالها وأغلاق مكاتبها.

بروز الميليشيات

بعد أكثر من عامين على الأطاحة بالزعيم الليبي السابق معمر القذافي، بدعم مؤثر من حلف الناتو عبر الضربات الجوية التي أنزلها على قوات النظام، تبدو القضية الأكثر الحاحا هي بسط الأمن وتثبيت هيبة الدولة التي تعرضت الى تآكل على المستويات الجغرافية والسياسية ووصلت الى الصناعة النفطية. وهذه الاخيرة تشكل العمود الفقري للكيان الليبي، فهي تمثل 96 في المئة من ايرادات البلاد و98 في المئة من عائداتها من العملات الصعبة، التي تتراوح في حدود أربعة مليارات من الدولارات شهريا، تستخدمها الحكومة في تسيير أمورها بما في ذلك دفع رواتب للكثير من أعضاء هذه الميليشيات، حيث قضى الترتيب والتوافق السياسي باستيعاب الميليشيات التي أسهمت في الأطاحة بالقذافي في الجيش، ودفع رواتب افرادها عبر هذا المدخل. المعلومات متعددة المصادر تشير الى مساندة تجمعات من العلمانيين والليبراليين لميليشيات في الزنتان، بينما يركز تحالف الاسلاميين على دعم ميليشيات في مصراتة. ويعود ذلك الى ضعف القناعة بامكانية بناء مؤسسات الدولة على أسس مهنية، خاصة مع مشاركة حلف الأطلسي (الناتو) في عملية إعادة البناء والتأهيل. فالتحفظات وعلامات الاستفهام تطال بالطبع الدور الغربي في تشكيل ليبيا الجديدة، اضافة الى وجود عناصر محسوبة على النظام السابق في عملية إعادة البناء هذه.

ولهذا فان تلك الميليشيات لم تتخل عن تنظيماتها ولا عن أجندة زعاماتها، لتحقيق بعض الأهداف السياسية لقياداتها والداعمين لها من داخل الحكومة والبرلمان. ويوفر أسبابا كافية للاستمرار في حمل السلاح ما يُرى كمظالم للعهد السابق، المولّدة للإحساس بالغبن (الحقيقي منه والمتوهم) لأسباب جهوية أو مناطقية. وقد وصل الأمر الى سيطرة بعض المجموعات على مرافق نفطية مثل الموانئ التي يتم تحميل الشحنات منها الى الأسواق الخارجية كميناءي السدر ورأس لنوف، ويمثلان منفذا لنحو 60 في المئة من الصادرات النفطية الليبية. كما قامت مجموعات أخرى بالسيطرة على ميناء الحريقة في منطقة طبرق. وقامت مجموعة ثالثة بأغلاق خط الأنابيب الذي يحمل الغاز الى إيطاليا، كما أعلن في برقة عن انشاء هيئة مستقلة للنفط والغاز منفصلة عن الحكومة المركزية، والأقليم معروف باحتياطياته النفطية الكبيرة، خاصة في المنطقة الممتدة من شرق طرابلس الى الحدود مع مصر. وأدت هذه الخطوات أحيانا الى بروز سوق سوداء شجعت البعض على محاولة بيع النفط مباشرة وخارج نطاق السيطرة الحكومية، وهو ما حمل رئيس الوزراء زيدان على التهديد بقصف أي ناقلة تدخل الى الموانئ الليبية بدون علم أو إذن طرابلس، الأمر الذي لم يحدث بعد. الدول الغربية تشارك في برامج تدريبية، كقيام الولايات المتحدة بتدريب قوات خاصة، لكن هجوم بعض الميليشيات على مراكز التدريب هذه، ومصادرة بعض الأجهزة الحساسة أدى الى قطع برامج التدريب ومغادرة المدربين. بينما يستمر الاتحاد الأوروبي، وخاصة بريطانيا، في المهام التدريبية، تحوطاً من أن تصبح ليبيا مركزا لتنظيم القاعدة بثروتها النفطية وقربها من القارة الأوروبية. فـ70 في المئة من صادرات ليبيا من النفط والغاز تتجه الى السوق الأوروبية. وفي العام 2011 ضخت الوكالة الدولية للطاقة 60 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي في الأسواق بسبب الخوف من تأثير تراجع الإنتاج النفطي الليبي، وذلك في أول خطوة من نوعها منذ العام 2005، حين وقع أعصار كاترينا في خليج المكسيك في الولايات المتحدة، حيث تم القيام بخطوة مماثلة لضمان عدم حدوث تخوف من انقطاع الإمدادات مما ينعكس على وضع الأسعار.

تراجع الانتاج النفطي

باحتياطياتها النفطية المؤكدة التي تصل الى 48 مليار برميل، تحتل ليبيا المرتبة التاسعة عالميا فيما يخص الاحتياطيات، هذا الى جانب جودة نفطها الخفيف وقربه من الأسواق الأوروبية تحديدا، الأمر الذي يعطيه ميزات اضافية. على ان عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الأمني أديا الى نتيجة مباشرة تمثلت في تراجع الإنتاج النفطي إلى أقل من ثلث ما كان عليه قبل سقوط القذافي (حيث كان 1.6 مليون برميل يوميا). بل انه، وعند إغلاق المرافق النفطية في الصيف الماضي، تراجع الإنتاج الى أقل من 200 ألف برميل يوميا. وكانت لدى ليبيا خطط قبل الثورة لرفع الانتاج الى 1.7 مليون يوميا كمرحلة أولى تعقبها مرحلة ثانية تصل الى مليوني برميل يوميا، وذلك عن طريق التركيز على برنامج لرفع نسبة الاستخلاص من الحقول المنتجة، وهو ما يطلب ضخ الكثير من الاستثمارات، واستقدام التقنية الملائمة، والتعويض عن سنوات الحظر والعقوبات الاقتصادية بسبب اتهام ليبيا بممارسة الإرهاب، ما بين ثمانيات القرن الماضي وحتى العام 2004، عندما تم التوصل الى اتفاق بتعويض ضحايا لوكربي ومن ثم رفع الحظر، مما سمح للشركات بالعودة الى الساحة الليبية. وهذا البرنامج التطويري الذي يعود الى العام 2009 قام بتحديد 24 حقلا وتشجيع الشركات الأجنبية للعمل فيها حتى يمكن اضافة 775 ألف برميل يوميا الى الانتاج. لكن تدهور الوضع السياسي والأمني، وعدم وجود بيئة قانونية واضحة (اذ يعود القانون الموجود الى العام 1955) عوامل لا تشجع الشركات على ضخ استثماراتها رغم عودتها الى الساحة النفطية الليبية بعد رفع العقوبات.

نجلاء الفيتوري ـ ليبيا

وليبيا عضو في منظمة الأوبك منذ العام 1962، وهي دولة نفطية قديمة، إلا أن عمليات التنقيب عن النفط فيها تظل قابلة للمزيد من النشاط، كون تقديرات الاحتياطيات المؤكدة تمثل نحو ثلث احتياطيات القارة الأفريقية، وكون 80 في المئة من النفط المكتشف يتركز فحسب في أربعة أحواض رسوبية رئيسية هي مرزوق، وغدامس، وبرقة، والكفرة، الأمر الذي يتيح مجالا واسعا للعمل في مجالات الاستكشاف والتنقيب، وهو ما كان يؤمل أن يتم الانطلاق فيه عقب الاطاحة بنظام القذافي. لكن النظام الذي أعقبه حتى الآن لم يشكل تغييرا يذكر فيما يتعلق بسيادة حكم القانون. ووفقا لمؤسسات حقوقية، فإن الميليشيات تتبع أساليب التعذيب نفسها وتحتجز ما لا يقل عن ثمانية آلاف معتقل من أنصار النظام السابق ومن خصومها السياسيين (بحسب هيومان رايتس ووتش في تقرير لها أصدرته الشهر الماضي عن ليبيا وطالبت فيه بتأكيد سيادة القانون في البلاد).

على ان إعلاء راية القانون يتطلب بداية فرض هيبة الدولة، وهو ما أدى الى تداول أفكار حول السماح بتشكيل قوات أمنية تحت الفصل السابع حتى تتمكن من استخدام القوة ومواجهة الميليشيات. ويحظى هذا التوجه بدعم رئيس الوزراء زيدان، ويبدو ممكناً كون ليبيا قادرة على الانفاق على عملية كهذه. لكن زيدان لم يستطع تأمين الدعم السياسي الداخلي حتى الآن ليمضي في خطوات عملية. والولايات المتحدة ليست في وارد ارسال جنود لهذا الغرض في الوقت الذي تعمل فيه ادارة الرئيس باراك أوباما على تقليص الوجود العسكري في الخارج. ويبقى خيار اللجوء الى اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول الأوروبية، وترشح فرنسا لتكرار تجربتها في مالي، لكن مع الثمن الملائم!

وجود ستة ملايين نسمة في بلد يمكنه انتاج مليوني برميل يوميا بقليل من الجهد، فتح الباب واسعا أمام بروز ليبيا كمنطقة جذب جديدة لصالح أهلها وللإقليم عموما والصناعة النفطية. لكن تلك الآمال تبخرت سريعا وحل محلها خوف من الا تتمكن الحكومة من توفير حتى رواتب موظفيها، ومن بينهم عناصر الميليشيات المختلفة، وهو ما يفتح المجال واسعا أمام مزيد من التدهور والصراع للسيطرة على مورد النفط اذا لم تستغل فترة تمديد الفترة الانتقالية للوصول الى توافق وطني ودستور وفتح الباب أمام انتخابات جديدة قبل نهاية هذا العام.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

حروف هجاء فوق مشبك تطريز (*)

لفَّتْ الخيوط على إصبع الشاهد، ثم تركتها تتدلى على إبهامها، وأمسكت بالمكوك المتلئ بخيط من لون آخر، وحركت يديها بشكل دائري، وكأنها بيديها تشرح قصة حب مستحيلة... فشهدتْ وردة تتكون بين أناملها. صَنعت حبلا من الأزهار الملونة، خاطتها على أطراف منديل رقيق النسيج، وضعته في علبة زجاجية، ازدانت حوافها بدانتيل زهري وأحمر.

هكذا ارتاحت أمي بعد يوم مرهق. وهكذا ارتاحت كل الأمهات. لم تفلح أمي بتعليمي تطريز الأزهار، وأعلنت عن خيبتها بأن أكون يوما زوجة صالحة.

لم تعرف أمي أنها ستسكن في مدينة ذكرياتي، وستكون هي أنسي، وسأغني لها كما كتب لوركا: «في المساء تشاهدين... ارتعاشة السرو والعصافير... بينما تطرزين بكسل... حروف هجاء فوق مشبك تطريز».

تذكرت لوركا عندما رأيت هيام روحانا، تحبك الورود من بقايا مناديل، وتحولها إلى قلادة، لتزين جيد العرائس الصغار بها. راقبت هيام وهي تخلط الخرز بالمعادن، وتقص قبة فستان وتحكي لي عن أن كل قطبة وكل لون يحكي حكاية: «التطريز هو مقياس حقيقي للتطور الاجتماعي والثقافي والفني الذي تمتلكه أي أمة وأي شعب، لأنه يشتمل على رموز تاريخية وزخارف تمثل العادات والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية لدى الشعوب».

من مدة ليست بعيدة، قرأت عن الممثلة ايفا لانجوريا، التي حملت حقيبة من تصميم «باليستايل» وهي دار أسستها زينة أبو شعبان وشقيقها أحمد. وتقول زينة: «إن التطريز تم بأيادي امرأة فلسطينية، من مخيم البقعة في الأردن». عجبت من السيدة الفلسطينية الحكيمة، التي قالت عن تطريزها: «من خرم إبرة نبتت زيتونة»، إشارة منها إلى أنها استطاعت زراعة حقل زيتون بإبرتها، التي حملت باقة من ألوان تعرجت برسمٍ وشى بالمكان الذي وُلدت فيه.

تقول زينة أبو شعبان: «اللون يحكي عن الحب وعن الزواج، الأحمر هو لون المرأة المتزوجة، واللون الأزرق هو لون العزوبية». بدأتُ أراقب النساء في الأسواق، وفهمت أن نظرة واحدة من امرأة إلى أخرى تكفي لكي تعود إلى بيتها وفي ذهنها اسم عروس لابنها.

لغة التطريز ليست لغة جديدة، وقميص توت عنخ آمون الذي وجد في قبره، ولفائف المومياء، وشت لعلماء الآثار بشخصيات هؤلاء، وحكت لهم عن الحيوانات التي قدسوها، أو الرموز التي خافوا منها.

اخذ الإغريق التطريز من الفراعنة، وعنهم أخذها الرومان الذين كانوا أول من استخدم الإبرة المعدنية.

وأدخل الأقباط التطريز الى الكنائس، وزينوا بها لباس القسس وأبسطة الرحمة واللوحات الدينية، وقام رهبان الإمبراطورية البيزنطية بتهريب دودة الحرير في القرن السادس ميلادي.

ومع الفتح الإسلامي لمصر، ولكي يثبت المسلمون سلطانهم على البلاد، أضافوا جملا عربية تشعر بالدين الجديد، وأمروا أن يطرز اسم الخليفة والبلد التي نسج فيها القماش وتاريخ نسجه. وترتب عن هذا أن أصبح التطريز أفقيا.

وجرت العادة أن تكون تولية رجال الدولة في مناصبهم مصحوبة بكسوة الشرف، وهي عادة فرعونية، أحياها النبي محمد عندما خلع رداءه على زهير بن أبي سلمى.

قبل ذلك لم أنتبه للأسباب الحقيقية وراء اهتمام دولة إسرائيل بشراء المعلقات الفلسطينية والوسائد المطرزة، ولم أنتبه إلى التاريخ الذي تحكيه عن الشعوب، ولم أنتبه بأنه احتلال ضروري لحكاية تاريخ.

عندما خرجت من معرض هيام روحانا الذي سمته «تشاكيل»، سكنني شعور بالزهو، لأن هناك من يعمل على حماية أصل الحكاية. وعندما استمعت الى زينة أبو شعبان، التي تعتاش مئة امرأة من دارها «باليستايل»، ذكرتني بأن أمي مصممة ماهرة كانت تعي بأن التطريز لو تعلمته فسينسق أفكاري.

(*) الجملة للشاعر الاسباني / العالمي فريدريكو غارثيا لوركا

امتياز دياب

كاتبة من فلسطين

مواقع / إصدارات

مركز هشام مبارك للقانون

تاريخ عريق على مر... السلطات

«لا لعودة ممارسات قمع حرية الرأي والتعبير» هو عنوان البيان الذي أصدره مركز هشام مبارك بتاريخ 2 شباط/فبراير الجاري، ويعرب فيه عن «بالغ قلقه على حرية التعبير في مصر وحالة القمع التي تواجهها منذ ما يقرب من ستة أشهر، بخاصة أن التطورات تشير الى تضييق الخناق على كل الأصوات التي لا تتملق السلطة أو تساندها أياً كانت توجهاتها». يأتي ذلك البيان عقب اقتحام الشرطة لمقارّ شبكتي الأخبار الإلكترونيتين: «حصري» و«يقين». تشكل عشرات البيانات الفردية والمشتركة إحدى طرق المركز في التعاطي مع الانتهاكات المواكبة لانقلاب الجيش المصري على حكم الإخوان المسلمين في 30 حزيران/يونيو من العام الماضي. فالخروقات الأمنية الواسعة النطاق التي تشنها السلطات المصرية الحالية لم تشمل فقط مناصري الإخوان، بل تعدتها لتطال شرائح واسعة في المجتمع، يُمثل الدفاع عنها قضية المركز الرئيسية.

يحمل المركز اسم المحامي الراحل «هشام مبارك» تكريماً لعمله الريادي في مناصرة قضايا المظلومين، وهو مؤسس أول منظمة مصرية تعنى بحقوق الإنسان ورصد انتهاكاتها: «مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان» في العام 1994. وقد أخذ المركز على عاتقه الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال «التقاضي والحملات والأبحاث القانونية» فأعيد تأسيسه في أواخر العام 1999 كشركة محاماة خاضعة لقانون المحاماة المصري.

كيف تمكن «مركز هشام مبارك» من الحصول على مكانته (العالية) كمرجع موثوق في الدفاع عن حقوق الإنسان؟ أمثلة: التضامن مع عمال مصنع مفصولين تعسفياً في العام 2004 ومتابعة قضيتهم، مواجهة قانون الجمعيات 153/99، حمل القضية التي رفعها القراء ضد مصادرة عدد من مجلة «كايرو تمايز» 2007، دعوى تهيئة الدليل ونشر ميزانيات بنك الاستثمار القومي لمعرفة القيمة الحقيقية للديون المتراكمة لأنظمة التأمينات، العام 2009.

كما شارك المركز في تأسيس «جبهة الدفاع عن متظاهري مصر» بغرض توفير الدعم القانوني والمعلوماتي لهم، وذلك بعد الإضراب العام الذي شهدته البلاد يوم 6 نيسان/ابريل 2008 بدعوة من عمال «المحلة الكبرى».

ينشط المركز من خلال عدة برامج منها «برنامج الإصلاح التشريعي الشامل» حيث يلاحق عبر مرصد مختص في هذا المجال تعديلات وصياغة التشريعات المصرية ويحاول تحليلها، كما فعل في تقريره الموسع: «التشريعات المنظمة للانتخابات البرلمانية بعد ثورة 25 يناير». التقرير المنشور على موقع المركز يوم 5 كانون الثاني/يناير 2014 يناقش التشريعات الخاصة بالانتخابات البرلمانية في فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وفترة الرئيس المعزول محمد مرسي، ويسلط الضوء على العيوب القانونية التي اكتنفتها وأوجه التقصير الحقوقي فيها.

يمكن متابعة الإصدارات والبيانات والتقارير والوثائق القانونية ضمن نوافذ منفصلة، وترد تحت عنوان «أخبار» أحداث الحراك القضائي والحقوقي، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. ويمكن الانضمام لقوائم المركز البريدية وكذلك متابعته على صفحة الفيسبوك (التي لا يبدو أنهم كثيرو الاهتمام بها). إلا أن تصميم موقع المركز على الانترنت متواضع الى حد لا يتناسب مع قيمته ولا ينجح بإبراز دوره.

http://hmlc-egy.org/

فكرة

معركة جنيف 2 إعلامية

واكب أكثر من 1500 صحافي تغطية مؤتمر جنيف 2 في الأيام الماضية، ما جعله أقرب إلى «برامج الواقع» ونقلها المباشر لتصرفات أعضاء الوفود التي كانت تحت رصد الكاميرات. وفي الوقت الذي كانت فيه غرفة الاجتماعات وحدها ممنوعة عن الإعلام، فقد خاضت الوفود معارك إعلامية مع الغرماء على الهواء مباشرة. وعدا عن وكالات الأنباء، فقد نقلت عشرات الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي ما يحدث في الكواليس، ما تكفّل بفتح جبهة سورية جديدة على الأرض السويسرية، وكأن تلك القائمة فعلياً لا تكفي.

وبينما كانت خطة وفد المعارضة تركز على حشر الوفد الرسمي السوري لجهة كشف موقفه من المرحلة الانتقالية، باعتبار ذلك أساس جنيف 1، ومحاولته انتزاع أي «وعد» من مختلف الأفرقاء لهذه الجهة، كانت خطة الوفد الرسمي تحويل المؤتمر إلى مناسبة للسجال الإعلامي بالدرجة الأولى، كفرصة لتكرار رؤيته عن الأزمة وطرق حلها، بوصفها «إرهابا دوليا» ومؤامرة عالمية «إعلامية» تستهدف النظام السوري نتيجة مواقفه المانعة وحمايته للأقليات، منكرا أي جذور اجتماعية واقتصادية للانتفاضة السورية. ضم الوفد الإعلامي المرافق 30 صحافياً «رسمياً»، بينما تضمن الفريق المفاوض وزير الإعلام، والمستشارة الرئاسية للإعلام والسياسة، والمسؤولة الإعلامية في القصر الجمهوري... أمضى الوفد وقته في إعطاء التصريحات الصحافية، محاولاً إقناع الغرب بعدالة قضية النظام في حربه على الإرهاب، وتكاليف حماية الأقليات.

لكن هذا التحشيد لم يحل دون وقوع تخبط واضطراب في التعاطي مع الإعلام. فخلال لقائها مع محطة «سكاي نيوز»، أجابت المستشارة الإعلامية عن سؤال يتعلق بتعذيب المعتقلين وقتلهم على خلفية التقرير والصور المسربة لما قُدِّم كجثث 11.000 معتقل من أحد السجون السريّة، قائلة ان ذلك كله عبارة عن أكاذيب مفبركة، لتنتقل الى «المسيحيين الذين يُقتلون في سوريا»، وتستطرد (باعتبار انها تخاطب الغرب!): ألا تقلقون على المسيحيين ولغة المسيح؟ أما وزير الإعلام فأصر على رفض الإجابة عن أسئلة المعارضة، واهتم بنفي تقديم وفده الرسمي لأي تنازل في جولة المفاوضات الأولى، واعدا بأن ذلك لن يحدث في المستقبل كذلك!

تغيب السياسة في جنيف 2 لصالح الإعلام، عبر مخاطبة جمهور محدد، وتعزيز الانقسام والتعنت على طرفي خط التماس السياسي. وبالتوازي مع عجز المفاوضات عن فتح ثغرة (تنازل) واحدة تمر منها المساعدات إلى المدينة القديمة المحاصرة في حمص، وتبادل الاتهامات بين الأطراف الدولية الفاعلة عن المسؤولية والدعم، سقط ما يقارب 1900 شهيد سوري، منهم من قضى من الجوع وسوء التغذية. الإعلام أيضاً كان بعيداً عن موتهم، فتلفزيون الواقع يبث هذه الأيام على الموجة السويسرية.

مازن عزي

السفير العربي
6 شباط 2014 ـ العدد 12694
Thursday February 6, 2014

قضية

159 مغتصباً أفلت من العقاب عن طريق الزواج بضحيته في السنوات الأربع الماضية في الأردن، وفقاً للمحامية تغريد الدغمي التي نشرت تحقيقاً أواخر العام الماضي. وقال الخبير في قضايا العنف الجنساني هاني جهشان أن 20–25 في المئة فقط من مرتكبي حوادث الاغتصاب المبلغ عنها حوكموا خلال الفترة من عام 1998 إلى عام 2013.

فكرة القومية العربية في مصر:
استخدامات متناقضة

ثار كثيرون لدى عرض فيلم «المهاجر» ليوسف شاهين في دور السينما بالقاهرة، وكان أبرزهم بالطبع الأزهر الذي رفض تجسيد شخصية النبي يوسف. ولكن كان هناك المثقفون العلمانيون من ذوي النزوع القومي أيضاً. تساءل هؤلاء وقتها: من هذا الإسرائيلي. يوسف. الذي أتى ليعلِّم المصريين الزراعة؟ الحديث بالطبع عن قصة توراتية وقرآنية، حدثت قبل الصراع العربي الإسرائيلي. ولكن، لأن العداءات الحديثة يتم إسقاطها على التاريخ والذاكرة، فقد تم العثور على هذه الحجة: الإسرائيليون أهل رعي والمصريون أهل زراعة.. هم ليسوا مثلنا، هم بدو ونحن ذوو حضارة نهرية. نحن دولة مركزية متحضرة وهم رعاة غنم. الطريف أن هذا المنطق لم يلتقط الدقائق الأولى من الفيلم التي يصرح فيها البطل، يوسف، (أطلق عليه المخرج اسم «رام») لأبيه برغبته في الذهاب إلى مصر ليتعلم «زراعة الأرض».

المنطق الحضاري نفسه، منطق «نحن أصحاب حضارة نهرية، وهم رعاة غنم»، يسري على أهل الخليج أيضاً. دائماً ما رأى المثقفون المصريون التشدد الإسلامي في المجتمع بوصفه ناتجاً عن هجرة المصريين إلى دول الخليج. دوماً ما تقال هذه المعلومة بمرارة: نحن علمناهم (في إشارة إلى هجرة المدرسين المصريين إلى هناك)، وهم ـ رعاة الغنم أو الإبل – يصدِّرون لنا التطرف. هذا المنطق لا يفرق بين الإسرائيلي التوراتي وبين السعودي. هناك استثناء بسيط حدث بعد «30 يونيو»، وسببه لا يُخفى على أحد. بينما تحرَّض السلطة الجديدة وإعلامها بقوة ضد الفلسطينيين والسوريين في مصر، ويصمت القوميون على هذا التحريض، فإن هذا لا يسري على دول الخليج، باستثناء قطر بالطبع، لأسباب ـ أيضاً – لا تخفى على أحد. وبعد أن كان الخليج هو مصدر الشر أصبح هو مصدر الخير. يقول مصطفى بكري، الصحافي ذو الاتجاه الناصري، عن المعونات التي وعدت السعودية بتقديمها إلى مصر بعد «30 يونيو» أن هذه هي القومية العربية الحقيقية.

***

في هذا الحلف المقام بين المثقفين ـ من ذوي التوجه القومي العروبي ـ وبين السلطة العسكرية الجديدة، يسترعي الانتباه تناقض منطقي: كيف يصمت العروبيون على الخطاب الجديد في مصر الذي يَصِم الفلسطينيين بالخيانة، وكيف لا تصدر إدانة قوية منهم ضد تصرفات الشرطة تجاه اللاجئين السوريين مثلاً؟ ألا يفترض بهم الدفاع عن «أشقائهم العرب»؟ والسؤال بشكل أوضح: لماذا أصبحت الفكرة القومية العروبية في مصر وكأنها مرادف للوطنية المصرية؟

الفكرة ليست شيئاً مجرداً، بل تتطور وفق السياقات. شتان مثلا بين الداعين للقومية العربية في أوائل القرن العشرين، وكانوا في الغالب مسيحيين شوام، وكانت تركيا هي شغلهم الشاغل، والتحرر منها هو العنصر الملهم بالنسبة لهم، وبين تطور الفكرة لتصبح ضد إسرائيل في الخمسينيات فصاعداً، ثم، في تطورها الأخير في مصر، لتصبح مع الدولة المصرية ومتصالحة تماماً مع الخطاب التحريضي ضد الفلسطينيين والسوريين، أي «العرب». التطور الأخير هو ما يعنينا هنا.

بداية، يعي الجميع أنه لم يكن ممكناً لفكرة القومية العربية أن تأخذ دفعة بدون عبد الناصر، البطل الملحمي الذي حارب الإمبريالية وأسس نوعاً، قد يكون مخففاً، ولكنه موجود، من العدالة الاجتماعية. كما أسس دولة مصرية قوامها الجيش. لسبب ما، ظل هذا المنجز الأخير هو المنجز الأكثر إلهاماً للقوميين والناصريين في مصر، لدرجة أنه يتم الآن النظر إلى سائر الشعارات الناصرية، كمحاربة إسرائيل والعدالة الاجتماعية، وغيرها، بوصفها مجرد رطانة مثالية. أما تأسيس منظومة الدولة البيروقراطية، وتأسيس الجيش «الوطني»، فقد بدا في الخطاب القومي المصري هو الإنجاز العملي والحقيقي والملموس.

لا يعني هذا أن الفكرة القومية، في طبعتها المصرية، قد توقفت طيلة العقود السابقة عن استلهام شعارات التحرر الوطني، والعداء لإسرائيل، والوحدة العربية. بالعكس تماماً، لقد ظلت تستلهم هذه الشعارات بقوة شديدة. ولكن السؤال الأهم هو كيف تم التعبير عن هذه الشعارات؟

***

في عام 1978 بدأ نشر مجموعة القصص البوليسية التي أخذت عنوان «الشياطين الـ13» لكاتبها محمود سالم. صدرت الأعداد العشرة الأولى في بيروت ثم انتقلت إلى مصر بعد اندلاع الحرب الاهلية في لبنان. الأبطال في المجموعة كما يعرف الجميع، كانوا 13، كل من بلد عربي مختلف. هناك قائد سري لا يعرف حقيقته أحد، ولكن القائد المعلن لمجموعة الـ13 كان أحمد المصري. هذه حقيقة تبدو بديهية في أذهان الجميع، فإن كانت هناك وحدة عربية، فمن سيقوم بدور القيادة سوى مصر، الشقيقة الكبرى؟ يبدو هذا بديهياً لدرجة أن أحداً لم يتساءل بجدية عن السبب. السبب قد يكون تاريخياً بالمناسبة، أي وجود عبد الناصر بقوة لدى أي تحليل للقومية العربية، لدى أي خطاب شعبي عنها. لا يمكن تجاهل عبد الناصر، العملاق الذي خطا بـ«الخطاب القومي العروبي» خطوات مبهرة. في النهاية، ولهذا السبب التاريخي، كان من الصعب جداً على القوميين المصريين تخيل أي وجود للقومية العربية بدون قيادة مصر. كان هذا عنصراً مشتركاً بين الناصريين والساداتيين في مصر، فبينما يرى الناصريون أنه لا إمكانية لتحقيق وحدة عربية بدون قيادة مصر، يرى الساداتيون أن السادات عرض على الفلسطينيين استرداد أرضهم كاملة ولكن الفلسطينيين رفضوا، ولذا فهم يستحقون ما يحدث لهم.

***

يتم في الخيال الشعبي استحضار حلقتي الصراع مع إسرائيل، 1967 و1973 بوصفهما شأناً بين مصر وإسرائيل. احتلت إسرائيل سيناء في 1967 وحررتها مصر في 1973. وبينما يعتبر الناصريون حلقة كامب ديفيد كحلقة خاسرة، يميل الساداتيون لاعتبارها حلقة ناجحة، وفي كل الأحوال لا يتم ذكر الفلسطينيين. لا يتم ذكر الجولان ولا الضفة الغربية، ولا يتم استحضار 1948 إلا قليلاً. في ملحمة «رأفت الهجان» للكاتب صالح مرسي، وعلى مدار أجزائها الثلاثة، لا يرد ذكر للفلسطينيين، ربما مرة أو اثنتين فقط بوصفهم «العرب» الذي يريدون التعاقد مع شركة «ديفيد شارل سمحون» للسياحة. بطل مصري يعيش داخل إسرائيل لعشرين عاماً ولا يرى فلسطينياً واحداً! أما في فيلم «أولاد العم»، فيسافر بطل المخابرات المصري إلى إسرائيل ليحرر امرأة مصرية من زوجها ضابط الموساد الذي يختطفها هناك. تعاونه فتاة فلسطينية. يوجه لها الضابط المصري التعليمات طول الوقت، لا تسمعه جيداً. تسأله: «إيش؟» فيجيبها بنبرة سخرية: «مش وقت إيش خالص». الجملة التي يقولها الممثل كريم عبد العزيز بخفة ظل هي جملة مضحكة. من أين تنبع قدرتها على الإضحاك؟ من كون البطلة الفلسطينية، وأثناء لحظات الأكشن والخطر، مشغولة بالتحذلق والحديث باللهجة الفلسطينية. هي لم تقل «إيه»، وإنما «إيش».

نبيل عناني ـ فلسطين

في أفلام التسعينيات التجارية، كانت هناك موجة معادية لإسرائيل، قادها كاتب الأغاني والسيناريست مدحت العدل. في أغلب أفلامه، بما فيها الأكثر تجارية، نلمح العدو الإسرائيلي، ونلمح أيضاً كلاماً حول الوحدة العربية. في «همام في أمستردام» مثلا، يظهر البطل الشرير الذي يحاول إيذاء البطل المصري الطيب «محمد هنيدي». يبدو شره غريباً وغير مبرر إلى أن نعرف أن اسمه يودا وأنه إسرائيلي. وفي فيلم «مافيا» يتم تجنيد البطل المصري «أحمد السقا»، على يد رجال المخابرات المصرية ليحارب عصابة مجهولة تريد تنفيذ أحد تفجيراتها في القاهرة، ويتم حل اللغز عندما نرى على جهاز حاسوب العصابة نجمة داود. في فيلم «أصحاب ولا بيزنس»، المتأخر قليلاً، أي بعد انتشار العمليات الفدائية للفلسطينيين في أعقاب انتفاضة الأقصى، نلمح الفلسطيني أخيراً وهو يقوم بدور الشهيد، الذي يتعاطف معه المصريون. هذه هي صورة الفلسطيني كما تصوره الخيال الشعبي وقتها: ضحية تستحق التعاطف من المصريين، الذين يقومون هم بدور الأبطال. فيلم «باب الشمس» ليسري نصر الله بالمناسبة، والمأخوذ عن رواية إلياس خوري، ويحكي قصة التغريبة الفلسطينية كما يراها أصحابها بلغتهم، وليس كما يراها المصريون، كان هو الأقل شعبية وقتها.

نذكر هنا أيضاً الأوبريت ذات النزعة العروبية الوحدوية الواضحة، وهي أوبريت «الحلم العربي»، وكتبها مدحت العدل. كلمات «الحلم العربي» مكتوبة باللهجة المصرية، صحيح أن كلا من المغنين قد غناها بلكنته الخاصة، ولكن تظل اللهجة المصرية هي اللغة المهيمنة فوق الجميع. ومن أجل إضفاء مزيد من الدلالة على المشهد، فالتلفزيون المصري يستضيف وقتها صناع الأوبريت. تقول المذيعة لمدحت العدل إن الرئيس مبارك دائماً ما ينادي بالسلام (وهو ما كان يعني وقتها السلام مع إسرائيل)، فيرد على منطقها بمنطق آخر. يذكِّرها بأن الرئيس مبارك أيضاً دائماً ما ينادي بالوحدة العربية. هكذا يقف المنطقان أمام بعضهما، منطق كامب ديفيد والمنطق المعادي لكامب ديفيد، وكل من المنطقين لا يجادل حول مبارك: بالعكس، هو البطاقة الشرعية التي يستخدمها كل من المنطقين.

أفلام التسعينيات، وخاصة تلك الأفلام المنشغلة بالتطبيع مع إسرائيل، تحوي تيمة أخرى. هي تستحضر بالطبع الصراع المصري الإسرائيلي، وهو الصراع المتكون من حلقتين مركزيتين، حلقة 1967 وحلقة 1973. في هذه الأفلام والأعمال الدرامية، مثلا، «الحب في طابا»، و«فتاة من إسرائيل»، وغيرها أيضاً، ينجرف أحد الأبطال المصريين ليصادق فتاة إسرائيلية. تحذره أمه أو أبوه من تجاهل ميراث الدم بيننا وبين الإسرائيليين. ومما يتكون ميراث الدم؟ يتكون من شهداء الجيش المصري. دائما هم شهداء الجيش المصري، الجنود والضباط. في كل أسرة قريب شهيد كان يخدم في الحرب وقتله الإسرائيليون. أين الفلسطينيون في كل هذا؟ هم إما تابعون أو غير مرئيين.

***

ومن دور التابع إلى دور العدو، كانت المسافة قصيرة. سيدهش أي زائر لمصر عندما يجد أناساً كثيرين للغاية، يتحدثون في الوقت ذاته بريبة شديدة عن الإسرائيليين وعن الفلسطينيين، ويتغنون بعبد الناصر، البطل الذي أتى السيسي على غراره، ويصفون السادات بالداهية الذي تنكر له «العرب» فاستحقوا ما يحدث لهم. ولهذا كله، لا يبدو غريباً الآن أن الخطاب القومي المصري المنشغل بتمجيد الجيش (وبين الحين والآخر يدين تفجيرات خط الغاز الذي يصل إلى إسرائيل)، ينظر إلى الفلسطينيين والسوريين بلا مبالاة تامة، إن لم يكن بتوجس أيضاً.

نائل الطوخي

روائي ومترجم من مصر naelaltoukhy.blogspot.com

«طبقة الزيت»: يمنيون مستشرقون!

هذه المادة مكتوبة بناء على ملاحظات شخصية ومشاهد يتعثر بها الكثير من الناس في صنعاء. ليست بحثاً علمياً ممنهجا، ولا تعكس حقداً على فئة معينة من الناس. ولكن إن أصر البعض إلاّ أن يفهمها كذلك، فليكن! فذلك أقل ما يمكن أن يُتخذ كموقف من فئة تدعي الحديث باسم اليمن وهي لا تعرفه. وبالتأكيد لكل شيء استثناء، إلا أن النص يتحدث بالضبط عن كل من يعتقد انه الاستثناء.

في مطار صنعاء الدولي، بدت تلك الفتاة المخملية الجميلة بغاية السخط والحزن، وكأن كارثة قد حدثت للتو. اكتشفت لاحقا أن السبب هو أن موظف الجوازات ختم لها في صفحة جديدة من جوازها، حارماً إياها من مساحة كانت ستحتاجها للتأشيرة ربما العاشرة إلى أوروبا خلال العام. ذلك هو أكثر ما يغضبها في بلد منكوب كاليمن، وذلك ربما أكبر ألم بإمكانها مواجهته.

ولكي ندرك حجم الفجوة التي تعيشها اليمن بين الطبقة المخملية المعزولة عن المجتمع، وكم هي عالم متحوصل ومغلق على ذاته، يكفي ذكر عدد الجرائد الناطقة باللغة الانكليزية في بلد يعاني من الأمية قرابة 50 في المئة من سكانه: سبع صحف ومجلات، مقارنة بجريدة واحدة في لبنان مثلا، وهو بلد أغلب سكانه يتحدثون العربية والانكليزية بطلاقة.

هذه الفئة المعزولة عن اليمن، ليست معزولة عن أوجاعه الاجتماعية فحسب، وإنما أيضا عن تلك السياسية. وعندما يطلق عليها أحدهم «المستشرقين اليمنيين» على اعتبار أنهم سيبدون مستشرقين لو خرجوا من فيلاتهم الباذخة، ورأوا اليمن واليمنيين على أرض الواقع، وربما كان المستشرق الاجنبي ليتعاطف مع أوضاع العامة ويفهمها أكثر منهم.

اليمن بخير وكل شيء على ما يرام. هكذا ترى هذه الطبقة الهلامية الإدراك، التي ترغب في الحفاظ على الأوضاع كما هي دائما، لدرجة تذكرك بمهراجات الهند في القرن التاسع عشر والعزل الذي كرسته كثقافة طبقية. وهي نفرت من أحداث 2011 ، على اعتبار أن من خرج إلى الساحات معبرا عن رفضه لاستمرار الوضع القائم حينها وللنظام الذي تسبب فيه، هم فقط مجموعة من الشباب المخدوعين والعاطلين، وأن المجاعة والحروب والتوريث، هي أمور مختلقة ولم تحدث أبدا في اليمن. بالنسبة لها ، ولغياب الحس الإنساني لديها، فإن المشكلة الوحيدة التي كانت تمر بها اليمن هي تأخر التوريث، الذي كان سيحل بنظرها بعض الأمور الهامشية، وهي الوحيدة التي تعاني منها اليمن.

الجنوب مثلا هو أصلا بلد أنقذته هذه القيادة السياسية بموافقتها على الدخول في وحدة 1990، وأما الملايين الجائعون فهم بأنفسهم أصروا أن يكونوا هكذا، وإلا فان «القيادة السياسية» تريد القضاء على الفقر.

هذه الرؤية ما زالت تتجلى الآن عبر التقديم الأسطوري المسبح باسم الحوار الوطني (التائه)، صارخة « ماذا تريدون بعد؟ وما البديل؟» ، على غرار «من البديل ؟» قبل 2011. وكأنه مثلا حرام على بلد ضحى بالعشرات من أبنائه أن يحظى بحوار حقيقي، أو أن يطالب بزعماء سياسيين محترمين.

في 2009، ارتبط الجزء السيس من هذه الطبقة بما عرف بـ«الأولويات العشر»، التي أعدتها مجموعة من التكنوقراط الأثرياء العاملين على إعداد ابن الرئيس السابق لوراثة أبيه في الحكم. وقُدِّمت – بمباركة المانحين – على أنها «الأمل القادم» لليمن. وهذه النقاط العشر يمكن تلخيص فلسفتها باختصار في أنه لا يوجد أي مشكلة في القيادة السياسية اليمنية، وإنما المشكلة في الشعب. وأنه بمجرد اعتماد بعض النقاط الفنية فستصلح الأمور!

واليوم، وبعد أن فرغت من سلخ القوى المنادية بالتغيير في العام 2011 ، وامتطت الموجة الاستحواذية على القرار بعباءة جديدة، تغمض عينيها عن الكوارث التي تحيط بالبلد، وتعلن أن الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي يتحسن، وبخطى واثقة، بدلالة أنه يمكن الاستمتاع بآيس كريم «باسكن روبنز»، فهو لم يغلق أبوابه بعد. وهذا مقياس اقتصادي هام ومفصلي!

من الصعب أن تشرح لهم ما يجري في 99 في المئة من اليمن التي يتكورون في واحد في المئة منها، ويحتكرون في الوقت ذاته قرابة 85 في المئة من ثرواتها. بالنسبة لهم، أنت تتحدث حينها عن بلد آخر، ليس اليمن بالتأكيد ولا يشبهه أبداً.

حينما يرتفع عدد الساعات التي ينقطع فيها التيار الكهربائي في مدن عدة إلى ما يقارب 20 ساعة يوميا، بفعل الأعمال التخريبية، فإن حاجة طبقة الهلام هذه لشراء البنزين للمولد الكهربائي الضخم، هي وحدها ما يجعلها تنتبه إلى انقطاع في الكهرباء منذ أيام، ويستحق غضبها العارم. وقبل هذا كله، هي أصلا لا تدرك، أو لا تريد أن تدرك أن اغلب المناطق اليمنية غائب عنها تماما التيار الكهربائي، ولم تصلها الأخبار عن موت بعض المرضى في مستشفيات صنعاء وغيرها، بسبب توقف الأجهزة الطبية لانقطاع الكهرباء. كما أنها لا تعرف شيئا عن الانقطاع الذي يطول لساعات في المحافظات الساحلية التي يشوى أهلها بالحر كل صيف، ومنذ عقود.

مع ذلك، فإن قرأت حسابات الفيسبوك المتعلقة بهؤلاء، فستراهم في حالة ثورة عارمة على الحكومة، والمسؤولين، لأن بطء سرعة النت أخذت منهم وقتا أطول مما يجب لتحميل آخر أغنية لـ«ليدي غاغا».

أي مشكلة يمنية تقاس لديهم بما يمكن أن تعكسه عن مظهرهم في الخارج. لدى «الرجل الأبيض» على الأكثر. مثلا ستراهم يقذفون القات بأقذع الشتائم، لأنه يجرح جمالهم خارجيا ويخدش صورهم الأنيقة عند الآخر، فيتعاملون مع المشكلة بالتأفف من ارتباطها بالإنسان اليمني.

لا يدركون المعنى النفسي للقات، وانه حينما يمضغ اليمني القات فإنه يمضغ الكثير من الأحلام والآلام والمآسي التي يزرعونها هم في حياته. وعلاوة على ذلك كله فإنه يمضغ وجودهم في حياته أصلا.

بالتأكيد القات مشكلة كبيرة، وتستهلك الماء والوقت والصحة والاقتصاد، لكن المشكلة الأكبر هي تسطيحهم لها، كالتفكير بها من منطلق «مظهري» بحت، بسبب عقدة النقص تجاه «الاجنبي».

التسطيح للقضايا والمراحل والتاريخ لا ينتج تماما من غباء في كل الأحيان، وإنما هو يكون أحياناً فرصة لهذه النخب – الناطقة بالانكليزية أفضل من العربية – لأن تُفصِل مشاكل البلد على مقياس فرص شخصية ومهنية دائمة لاحتكارها تمثيل اليمني المعزول عن صوته خارجياً وداخليا.

حينما تقرر هذه الطبقة أن تخوض معركة معينة من أجل فئة اجتماعية ما، فإنها تخوضها من أكثر أبوابها انحرافا وأقلها يمنية. مثلا ستخطب لساعات عن أهمية الكوتا للمرأة، وكيف أنها الحل الوحيد لتمكين المرأة في الشأن العام. ومع أن ذلك من حيث المبدأ ليس خطأ، إلا أنه أكثر نضال مضلل على الإطلاق؛ ذلك أن المطالبة بكوتا لفئة اجتماعية معينة في اليمن، هو افتراض يوحي بأن باقي الفئات الاجتماعية مُمكَنة ومشاركة سياسيا. بمعنى آخر، فإن الحاجة في اليمن هي لكوتا للشعب بأجمعه، ضمن معركة وطنية شاملة وجامعة تنتزع فيها الحقوق السياسية من أيادي النخب المحتكرة لها والمقصية لجميع فئات الشعب.

لكي تعيش في اليمن، عليك أن تبلع ريقك كأنه حجر احيانا كثيرة، وتضغط على نفسك بكل ما لك من قوة وحكمة ورزانة، وأنت تستمع إلى هذه النخب وتتعثر بها في العالم الافتراضي والواقعي. يستحق اليمني جائزة نوبل للصبر في نهاية كل يوم، ما دام قادراً على الحفاظ على حصافته وأدبه أمام هكذا اعتداءات على إنسانيته ومآسيه وأحلامه وواقعه.

تشبه هذه الطبقة كثيرا طبقة الزيت التي تصر على اعتلاء سطح الماء لتحجب حقيقة وجوده كما هو عليه، وتدعي بإصرار انها صورة الماء النقي، بينما هي في الواقع مجرد تلوث بيئي لا أكثر.

نحتاج لمنظمات بيئية صارمة للحد من هذا التلوث في اليمن العذبة.

فارع المسلمي

باحث من اليمن

العربي السفير

متابعات

39 في المئة من مساحة العراق تأثرت بالتصحر خلال الأعوام الماضية، و54 في المئة مهددة فعلياً بالتصحر، و8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العراقي تضيع سنوياً نتيجة للتدهور البيئي، وفق خطاب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بمناسبة إطلاق تقرير توقعات حالة البيئة للعراق الشهر الماضي.

إمبراطورية «واو» تحكم العراق

قارب على الانتهاء عُمر الحكومة التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية للعام 2010 وتشكّلت بمخاض عسير دام نحو تسعة أشهر. وضعت هذه الحكومة العراق في أزمات عديدة، خدميّة وسياسيّة وأمنية، وخلقت صراعات، ربّما لم تشهدها البلاد من قبل، بعد أن أمسك رئيس الوزراء نوري المالكي السلطة بقبضة من حديد. كل هذا لا يبدو مهمّاً الآن، فالحكومة وفق المعطيات المتوفرة راحلة، إلا أنها قد تخلّف ثقافة جديدة سوف تمتد إلى الحكومة المقبلة التي ستتشكّل بعد الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها نهاية نيسان/ أبريل من هذا العام. إنها ثقافة «الواو».

حكومة متعسّرة

في 7 آذار/ مارس 2010، خاض العراق انتخابات برلمانية طاحنة فاز فيها ائتلاف «القائمة العراقية»، الذي يضم شخصيات سنية وشيعية ومدنية، بـ91 مقعداً من أصل 325 مقعداً. وكان يفترض أن هذا الائتلاف، الذي تزعمه رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي، سيشكل الحكومة وفق المادة 62 من الدستور التي تنصّ على أنه يتم تكليف رئيس القائمة التي تحصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، بتشكيل الحكومة. لكن نوري المالكي، رئيس الوزراء المنتهية ولايته حينذاك، والذي حصل ائتلافه، «دولة القانون» على 89 مقعداً في الانتخابات، طالب بإعادة فرز الأصوات يدوياً. وبالفعل أُعيد الفرز، إلا أن النتيجة لم تتغيّر، فسارع إلى المحكمة الاتحادية التي تمتلك صلاحية تفسير المواد الدستورية في ظل غياب المحكمة الدستورية، لتعيد تفسير المادة على أن الكتلة الأكبر هي الكتلة التي تحصل على أكبر عدد من المقاعد «تحت قبة البرلمان»، أي بعد تحالفات الكتل، وليس التي تحصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية الناتجة عن الاقتراع. وهكذا مهّد هذا التأويل القانوني لولاية ثانية للمالكي بعد تحالفه مع كتل شيعية أخرى مثل «الاحرار» (التيار الصدري) و«المواطن» (المجلس الإسلامي الاعلى) و«الفضيلة»، بموازاة تسوية مع «القائمة العراقية» يحصل بموجبها اياد علاوي على رئاسة مجلس السياسات الاستراتيجية الذي لم يتشكل رغم انتهاء الدورة الانتخابية.

حكومة.. بلا وزارات أمنيّة

لم يكتفِ الرجل الذي شكّك في الديموقراطية والقوانين، ولجأ إلى حيل طائفية من أجل إقناع الأحزاب الشيعية بخطته للهيمنة على منصب رئيس الوزراء بذلك، بل هيمن على حقائب الدفاع والداخلية والامن الوطني، إثر رفضه لجميع الأسماء التي رشحتها الكتل لشغل هذه الوزارات. وهو شغل على مدى السنوات الاربع الماضية وزارة الداخلية بالوكالة، وكلف وزير الثقافة سعدون الدليمي، بوزارة الدفاع بالوكالة، فيما كلف فالح الفياض بحقيبة الأمن الوطني بالوكالة أيضاً، فضلاً عن 19 قائد فرقة عسكرية في الجيش كلهم مكلفون بالوكالة. وهكذا أحكم المالكي قبضته على جميع المؤسسات الأمنيّة، بعد أن تسلّم هو شخصياً جزءاً منها، وكلف بالجزء الآخر أشخاصاً يدينون له بالولاء المطلق. وقد حُكِمَت البلاد التي تعاني من أزمة أمنيّة حادة بـ«الواو» وحدها. ولا تهم النتائج، حيث زاد منسوب الخروق الأمنية (قتل أكثر من 8300 مدني في العراق خلال العام 2013 وحده).

مؤسسات بلا «أصالة»

حاول مجلس النواب ثني المالكي عن سياسة : «التعيين بالوكالة» التي انتهجها منذ تشكيل الحكومة إلا أنه فشل في آخر الأمر، على الرغم من أن النواب يتحدثون عن عدم قانونية تعيين مدراء ووزراء بالوكالة لأكثر من ثلاثة أشهر، ويتم التجديد لثلاثة أشهر أخرى في حال عدم توفر بديل، وهذا في الحد الأقصى. إلا أن القانون الذي ضُرب عرض الحائط أثناء تشكيل الحكومة لم يعد الحديث فيه وعنه مجدياً بعد تشكيلها، حتّى بلغ الأمر وجود نحو 23 ألف وظيفة في مؤسسات الدولة العراقية تدار بالوكالة، بحسب التحالف الكردستاني، الذي يرى أن الهدف من هذا الأمر هو «تهميش الشخصيات الكفوءة في البلد».

لكن ما هي المؤسسات التي تُدار بالوكالة؟ أوّلها هيئة النزاهة، التي عانى جميع مدرائها من الضغوط السياسية، ومنهم القاضي رحيم العكيلي الذي اتهمه المالكي من على التلفزيون بالتقصير بعمله، فسارع العكيلي إلى تقديم استقالته بسبب الضغوط السياسية. وتعتبر هذه المؤسسة من أهم المؤسسات في العراق بسبب تنامي الفساد (تصنف منظمة الشفافية العالمية وكذلك منظمة السمعة، reputation institute، العراق من الدول الأسوأ لجهة تفشي الفساد والمحسوبية). وثاني هذه المؤسسات، البنك المركزي، الذي يُتهم بسيطرة بعض الشركات عليه من خلال الاستحواذ على مزاد العملات الأجنبية والتحكم بأسعار صرف الدولار الاميركي مقارنة بالدينار العراقي، وتهريب تلك الأموال الى خارج البلد. وثالث هذه المؤسسات هي أمانة بغداد، أكثر المؤسسات تقصيراً في إعمار بغداد، والحفاظ على مدنيتها، وبناها التحتية... فضلاً عن مؤسسات ووزارات أخرى، جرى تأصيل بعض مدرائها الذين كانوا بالوكالة، إضافة الى وزارة المالية وهيئة الحج والعمرة وهيئة المساءلة والعدالة.

الخلل الحقيقي يكمن في بنية النظام السياسي ذاته. فعشرات المواد الدستورية تتحدث عن إطارات عامة تختتم بجملة «على أن ينظم ذلك بقانون». ورغم عمر الدستور الذي يشرف على العقد، إلا أن أياً من تلك الإطارات العامة لم يصدر فيها قانون ينظمها. كما ترتهن العلاقة بين الكتل السياسية لصيغة التمرير المتبادل للصفقات السياسية والمالية، وهي التي أنتجت هذا الحجم المرعب من الفساد الاداري والمالي، وهي ذاتها التي أنتجت امبراطورية «واو» التي تتحكم بالعراق الآن، والتي تساهم . إن لم تكن المسؤول الرئيس . عن الانهيار الأمني الذي يذهب ضحيته يومياً عشرات العراقيين، والذي أدى الى هرب الكفاءات العراقية الى مختلف دول العالم، وطرد رأس المال العراقي والأجنبي على حد سواء، ليكون العراق من أكثر البلدان تعثراً في الاستثمار الأجنبي لمشاريعه، باستثناء اقليم كردستان العراق الذي يشهد وضعاً أمنياً مستقراً الى حد ما.

عمر الجفّال
كاتب صحافي من العراق

حلم ..

هبة العقاد / سوريا

arabi.assafir.com

تونس بعد الثورة: أرقام قياسية في إنتاج الكحول واستهلاكها ـ أيمن الدبوسي
ـ مجانية التعليم في مصر حسب الدستور الجديد ـ إيمان رسلان
ـ مصر: صناعة الوهم ـ أحمد عبد العليم

يستقبل الموقع مساهماتكم واقتراحاتكم وتعليقاتكم.
تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

موت وسام فايز سارة تحت التعذيب

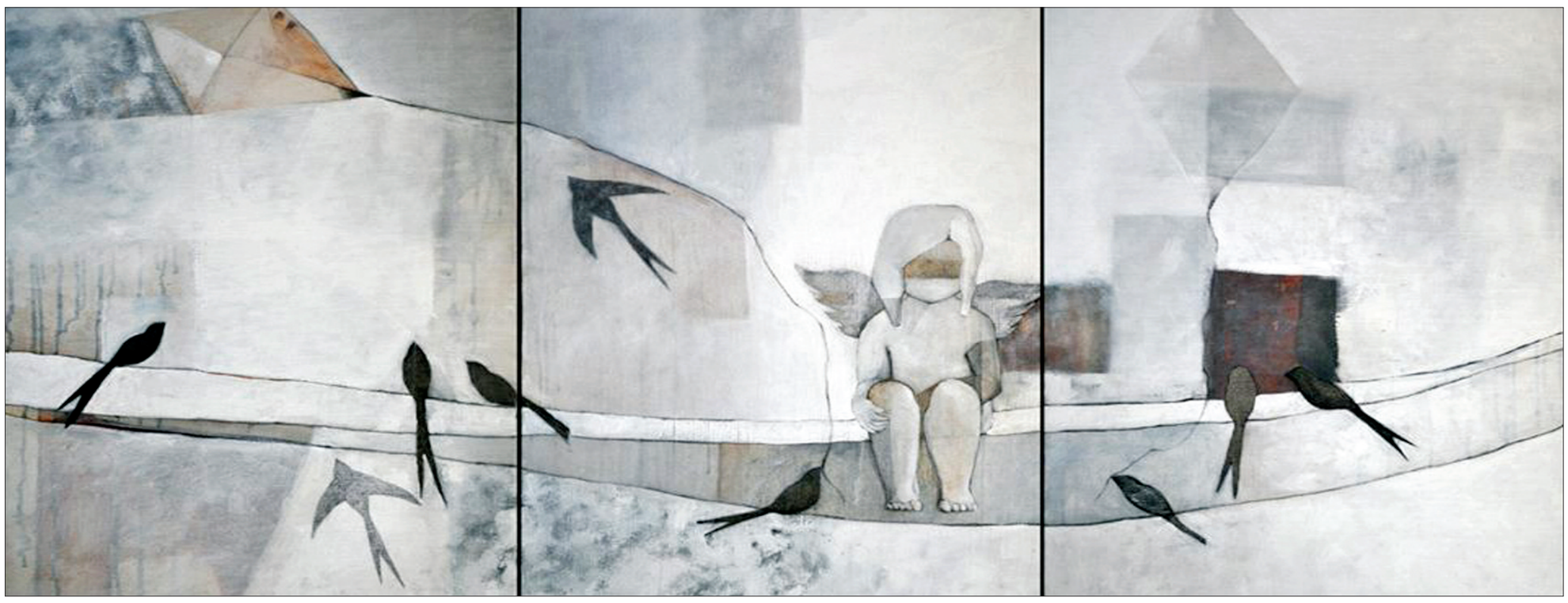

رسم: ريم يسوف ـ سوريا

كتب والده في صفحته على «فايسبوك»: « (...) اليوم أخبرونا أنهم قتلوا وسام تحت التعذيب في فرع الأمن العسكري في دمشق، بعد شهرين من اعتقاله. وبهذا انضم وسام إلى قافلة شهداء سوريا، شاباً في السابعة والعشرين من عمره، أب لطفلين (...). الرحمة والمجد لوسام ولكل شهداء الحرية في سوريا».

مدونات

عن الهوية

«قبل ان نسأل عمّا يهدّد عُمان؟ يجب علينا أن نتوقف لحظة لنعرف ماهية الهوية الوطنية ؟
ما هي ؟ ما هي عناصرها ؟ حتى الآن تبدو هذه الأسئلة بلا اجابات للأسف، وكل ما يتردد عبارة عن اجتهادات شخصية. فيرى أحدهم أن «اللبس التقليدي» جزء من الهوية، وقد يختلف معه آخر ليقول: «هل أهملت اليابان أو فرنسا هويتها لأن شعوبها لا تلبس اللبس الوطني حتى حين تذهب للعمل؟!
وان افترضنا جازمين أن اللبس جزء من الهوية، التي تميز كل شعب عن سواه، فالدولة قد سنت بعض القوانين: كإلزام الموظفين في الجهات الحكومية بلبس «الدشداشة».
ولكنها في المقابل لم تسنّ أي قانون بخصوص زيّ المرأة التي تعمل كذلك في المؤسسة الحكومية.
فهل قصرت المرأة العُمانية والدولة كذلك في صون هوية المرأة الوطنية؟ ام أن لبس الرجال هو فقط ما يمثل الهوية العُمانية؟ على النقيض تماماً من زي الرجل العُماني، فالزي التقليدي للمرأة العُمانية شبه منقرض.
ألا يعد هذا تناقضا عجيبا ؟...»

من مدونة «مسقط عامرة بالأقنعة» العُمانية (الثلاثاء 28 كانون الثاني/ يناير 2014)
http://omanizer.blogspot.com/2014/01/blog-post.html

أعطوني مليونا وأهاجر

«أعطوني نصيبي من النفط!الموضوع جدّ، أعطوني نصيبي لأهاجر. كنت أجتهد أحيانا في إقناع ونشر هذه الفكرة في المجتمع وبين نواب الأمة، لما لها من إيجابيات كبيرة على أسرة الحكم والتجّار والمستفيدين والمواطنين أيضاً، الكل مستفيد وليس هناك من خسارات... باستثناء الوطن، الخاسر الوحيد .
هناك سببان رئيسيان لهذا الشعور:
– الدولة التي قتلت فطرة حب الوطن والتطور والإنتاج. فالفساد الإداري والقضائي والسياسي والمالي وحتى الاجتماعي آخذ بالازدياد في البلد منذ عام 1962 وحتى يومنا.
– المستقبل السياسي الخارجي الغامض والسيئ...
والنتيجة أنه بعد 60 أو 80 عاما، منذ الدستور العام 1962، نهبت الدولة داخلياً، من خلال التجار والأسرة الحاكمة وأعيان البلد، وخارجيا قد يضيع كيان الدولة شمالاً أو جنوباً لأسباب عدة...
أمّا إيجابيات توزيع النصيب:
على أسرة الحكم: زيادة الأراضي الخالية وتعزيز نصيب أسرة الحكم من النفط غير المستخرج.
على المواطن الذي يرفض النصيب والهجرة وسيظل بالكويت: ستزداد فرص التجارة في الدولة ويقلّ الازدحام في كل مكان (الشوارع الصحة التعليم) إذا ما افترضنا نتيجة الاستبيان وهي أن هناك 60 ٪ ممن يريد النصيب والهجرة».

من مدونة «بنادول» الكويتية (الجمعة 24 كانون الثاني / يناير 2014)
http://panadol75.blogspot.com/

ارتفاع أسعار العقارات في مدينة طبرق

«من الملحوظ في الفترة الأخيرة، ارتفاع أسعار العقارات في مدينة طبرق الحدودية الليبية، مقارنة بأسعارها في مدن أخرى أكبر حجماً وأهمية، مثل بنغازي وطرابلس. فثمن الشقة في طبرق وصل إلى 120 ألف دينار، مع العلم إن الشقة نفسها قبل 10 سنوات لم تكن تساوي 20 ألف دينار. والأراضي التي باتت سوقا ضخما يقدر بالملايين، تتجاوز قيمتها الحقيقية. فمثلا قطعة الأرض السكنية الرسمية «بشهادة عقارية» في حي الحدائق كانت تساوي ألفي دينار. الآن باتت تساوي 100 ألف دينار... لماذا ؟
سبب هذا التشوه في سوق العقارات في طبرق هو التالي :
لا يوجد سبب علمي أو مقنع سوى المضاربة بين الأغنياء الجدد «محدثي النعمة»، الذين باتوا يملكون الملايين في فترة انهيار الدولة الليبية ومؤسساتها. تلك الملايين التي لم تجد في طبرق أفضل من الاستثمار في سوق العقارات... ولو استمر الأمر بهذا الشكل العشوائي والانشطاري فسوف يؤدي في النهاية، برأيي، إلى:
انهيار كامل في العقارات لأن أسعارها ستتضخم، حتى تصل إلى النهاية العظيمة وتنفجر وينتهي الأمر بعودة الأسعار الى قيمتها الحقيقية... وهذا الانهيار غير مرتبط بعوامل الوقت بل بسلسلة عوامل اقتصادية وسياسية...».

من مدونة «المحاسب الليبي» الليبية (الأربعاء 29 كانون الثاني/ يناير 2014)
http://salemaccountant.blogspot.com/2014/01/blog-post_29.html